

التوظيف السياسي للأقليات والطوائف في الشرق الأوسط

(دراسة حالة الصراع الإيراني - السعودي)

Political Exploitation of Minorities and Sects in the Middle East

(Case study on the Iranian- Saudi conflict)

نشر المقال: 2019/06/20

قبول المقال للنشر: 2019/05/02

استلام المقال: 2019/03/01

أ. ميسوم إلياس

جامعة وهران 2، محمد بن احمد - الجزائر

ملخص:

ليس من المبالغة القول أن لا وجود لدولة مهما كان نوعها أو شكل نظامها السياسي إلا وتضمنت في نسيجها الاجتماعي والديمقراطي خليطاً إثنيًا أو طائفيًا أو دينيًا... إلخ. وبغض النظر عن وضعية هذا التنوع وحالته، فإنه في الكثير من الحالات يخلق ارتباطاً للدولة من حيث الاستقرار والانسجام بين مكونات النسيج الاجتماعي، لاسيما إذا توافقت هذه الأمور مع إحساس إحدى مكونات المجتمع أو بعضها بإقصاء متعمد أو تمييز عنصري أو لاعدالة اجتماعية ضدها، وما ينتج عن ذلك من الحرمان والاعترا ب، ويصبح الأمر أكثر خطورة إذ التقى هذا الوضع مع أطراف خارجية (دول أو جماعات أو أفراد) تحرض على التمرد والعصيان وتسعى لتوظيف واستغلال هذا الخلل لصالحها.

وفي هذا الورقة نسعى لمناقشة واستكشاف مسألة التوظيف السياسي للأقليات والطوائف في الشرق الأوسط، لكن ليس بشكل عام، إنما بإسقاط هذا المتغير المستقل (التوظيف السياسي) على حالة الصراع الإيراني - السعودي. **الكلمات المفتاحية:** الأقليات والطوائف؛ التوظيف السياسي؛ الصراع؛ إيران؛ السعودية.

Abstract:

We can say that all countries in the world include an ethnic, sectarian or religious mix, in many cases this mixture creates confusion for the state in terms of internal stability and Community harmony, in particular, when one of the components of society feels exclusion, racial discrimination or no social justice against it, but the situation becomes even more dangerous when it intersects with external parties (states, groups or individuals) aims to employ this imbalance in their favor.

In this paper we want to study the political employment of minorities and Sects in the Middle East, but not generally, but by limiting it in the case of the Iranian- Saudi conflict.

Keywords: Minorities and Sects; Political Employment; Conflict, Iran; Saudi Arabia.

مقدمة:

تعد مشكلة الأقليات والطوائف سواء كانت دينية أو عرقية إحدى أكبر المشاكل التي مازالت تترك الدولة القومية (Nation-State) القائمة أساساً على المركزية وفق النموذج اليقوبي الفرنسي (Jacobinisme) الذي يتبنى في الغالب نهجاً أحاديًا من حيث اللغة والثقافة أو الدين، والذين يسري فرضه على جميع مكونات وأطياف المجتمع المختلفة لاعتبارات سياسية أو تاريخية أو اقتصادية أو اجتماعية... إلخ، حيث أهمل هذا النموذج اليقوبي الخصوصيات اللسانية والإثنية والدينية الموجودة داخل الدولة الواحدة، بل اعتبرها في كثير من الأحيان سبباً في عدم الاستقرار وتمزق الدولة مما خلق العديد من الأزمات الهوياتية لها. لا سيما أنه من النادر جداً أن نجد في العالم دولة لا تخلو من وجود أقليات.

والحال، أن الشرق الأوسط نتيجة لتاريخه الطويل، وباعتباره مهدًا للعديد من الأديان والثقافات والحضارات المتعاقبة، فضلًا عن كونه — ولا يزال — ضمن الأجندات والخطط الاستعمارية والإمبريالية للقوى الكبرى في العالم يشكّل بؤرة خصبة للتنوع العرقي والمذهبي والديني. وما من شك أن وجود أقليات وطوائف عرقية أو دينية في بلد ما تكون غير راضية عن وضعها سواءً السياسي أو الاقتصادي، الاجتماعي أو الثقافي يعتبر تهديدًا لاستقرار هذا البلد، لكن الأمر يصبح أكثر خطورة إذ تصادفت هذه الحالة مع وجود دولة مجاورة ترعى هذه الأقلية أو الطائفة أو تحاول توظيفها لأغراض سياسية، خصوصًا أن الصراعات الثقافية كانت سمة بارزة في الحروب والصراعات بعد الحرب الباردة، ذلك أن الكثير منها كانت تشكّل صراعًا هوياتيًا بين أقلية مضطهد من طرف أكثرية أو العكس. لكن يجب أن ننتبه أيضًا أن الكثير من هذه الصراعات ما كانت لتكون بتلك القوة والحدة لولا وجود أطراف دولية ترغب في هذا الصراع وتدعمه.

وفي حالة دراستنا، لطالما اشتكت دول الخليج العربي - الفارسي الثماني (08) — وهي كل من: العراق، إيران، السعودية، الكويت، الإمارات، البحرين، قطر وسلطنة عمان — من محاولة استغلال الأقليات والطوائف وتوظيفها سياسيًا واعتبرته سببًا في تقادم الصراع بينها، فقد اتهم صدام حسين إيران بدعم الأكثرية الشيعية بغرض زعزعت نظامه وكذا رعاية ودعم المعارضة الكردية لنفس الهدف، بينما حاول هو الآخر توظيف عرب إيران لصالحه، في حين ترى السعودية أن إيران كانت دائمًا وأبدًا وراء الاضطرابات الشيعية في شرق البلد. أما إيران فتعتبر أن السعودية تحاول زعزعت أمنها من خلال دعم الأقلية السنية في إيران ونشر الوهابية في أوساطها.

إن الكثير من هذه الادعاءات صحيح للأسف، فكل طرف يحاول أن يستغل كل الأوراق المتاحة في هذه اللعبة التي تميل لأن تكون صفرية. لكن كيف هذا؟ وماهي الأطراف التي تعتمد عليها كل دولة من أجل هذا الغرض؟

هذا ما نحاول توضيحه في البحث، من خلال التركيز على الحالة لإيرانية - السعودية وإبراز واقع الأقليات والطوائف القابلة للتوظيف السياسي في كلا البلدين واحتمال توظيفها في المستقبل. والأهم من ذلك الإجابة عن تساؤل الدراسة الأساسي: كيف يؤثر التوظيف السياسي للأقليات والطوائف المتبادل بين إيران والسعودية في الصراع القائم بينهما؟ وهل يمكن اعتباره سببًا رئيسيًا في الصراع؟ ولأجل هذا الغرض قسّمنا هذا البحث إلى ثلاثة (03) محاور: الأول عبارة عن تعريف لمفهوم الأقليات والطوائف. أما المحور الثاني: فيتضمن بحث في الأقليات والطوائف الإيرانية من حيث الواقع والعدد وكذا علاقاتها بالنظام السياسي، في حين يتخصص المحور الثالث في الأقليات والطوائف السعودية ويضم هو الآخر لمحة عنها وكذا علاقتها بالنظام السياسي. بينما جاءت الخاتمة عبارة عن خلاصات واستنتاجات تتعلق بالدراسة.

أما، المناهج المستخدمة في هذه الدراسة، فهي خمسة (05) مناهج أساسية، ويتعلق الأمر بكل من: المنهج الوصفي؛ المنهج الاستقرائي؛ منهج دراسة الحالة؛ المنهج المقارن؛ والمنهج التاريخي. كما وظفنا في تحليلنا كل من الاقتراب البنوي - الوظيفي (structural-functional) واقتراب علاقة الدولة بالمجتمع ل: جويل مجدال (Joel S. Migdal)، هذا فضلاً عن التحليل البنائي (Constructivism) في العلاقات الدولية. كما كانت نظريات الصراع بصفة عامة سندا للباحث في فهم دوافع الصراع بغية إسقاطها بما يتناسب مع الموضوع.

المحور الأول: في معنى الأقليات والطوائف

لابأس قبل الخوض في مشكلة التوظيف السياسي للأقليات والطوائف بين إيران والسعودية أن نتعرض بشيء من التعريف والشرح لمفهوم الأقلية والطائفة. والحقيقة، أن أبسط تعريف يمكن أن نقدمه لمفهوم الأقلية (Minority Group) أنها جماعة بشرية تتميز بخصائص مختلفة عن بقية أفراد المجتمع الذين يشكلون أغلبية عددية، ويكون هذا التمايز إما عرقياً أو دينياً أو لغوياً. ويستخدم مصطلح "الأقلية" في بعض الأحيان لوصف علاقات القوى الاجتماعية بين المجموعات المهيمنة والمجموعات التابعة، بدل التركيز على التباين الديموغرافي والعددي داخل الدولة. ما يعني أن مفهوم الأقلية لا يرتبط بالضرورة بالقلّة العددية ذات الخصوصية، فقد تشكل جماعة ما أغلبية ديموغرافية بيد أنها تعد أقلية من الناحية السياسية أو الثقافية... إلخ (حال الشيعة في العراق سابقاً أو في البحرين).

وحسب الباحثان الفرنسيان ريمون بودون (Raymond Boudon) وفرانسوا بوريكور (François Bourricaud) في المعجم النقدي لعلم الاجتماع، فإن عبارة الأقليات تذكر أولاً بتجزئة مجموعة إلى مجموعتين داخليتين على الأقل تكون إحدهما أكثر عدداً من الأخرى، وفي حالة كان ثمة أكثر من مجموعتين داخليتين، فإن الأكثر عدداً تسمى أكثرية في حين يوصف البقية بالأقليات⁽¹⁾. أما، الموسوعة العربية فقد عرفت الأقليات: "بمجموعات بشرية ذات سمات وخصائص تختلف عن مثيلاتها في مجتمع الأكثرية، ولكل أقلية منها سمات قومية أو إثنية أو دينية مشتركة بين أفرادها. وتختلف الأقليات فيما بينها نوعاً وهوية وانتماءً كما تأخذ تسميات مختلفة مثل: جالية أو فئة أو طائفة أو ملة أو فرقة أو مجموعة،... وغيرها من تسميات تدل في الغالب على جذور الأقلية وأصولها، وهويتها الاجتماعية والبشرية"⁽²⁾.

وتنضوي تحت مفهوم الأقليات أنماط وأنواع مختلفة منها: الأقلية العرقية، الأقلية الدينية، الأقلية اللغوية، الأقلية المذهبية، الأقلية القبلية، الأقلية العشائرية الإقليمية، الأقلية الثقافية، الأقلية السياسية، الأقلية الاقتصادية، الأقلية الاجتماعية، الأقلية القومية المتعددة الجذور. وما عداها مشتق منها

(1) ر. بودون و ف. بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة: سليم حداد (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986)، ص 50.

(2) عادل عبد السلام، أمل يازجي، "الأقليات"، الموسوعة العربية، شوهذ في: 01 يونيو 2018، في: <https://bit.ly/2IKpLyQ>

ومتفرع عنها أو جامع لها بصيغة أو بأخرى، مثل القول بأقلية إثنية أو عنصرية وغير ذلك. ومع ذلك، فإنّ الأقليات العرقية والإثنية العنصرية، هي والأقليات الدينية والمذهبية أكثر أنماط الأقليات ظهوراً في العالم، وتكمن وراءها أغلب الصراعات التي تنشب من حين إلى حين بين الأقلية والأكثرية في بلد ما (1). وقد عرّف عالم الاجتماع الأمريكي لويس ويرث (Louis Wirth) الأقليات بأنّها: "مجموعة من الناس يتم تمييزهم عن الآخرين في المجتمع الذي يعيشون بسبب خصائصهم الجسدية أو الثقافية من خلال معاملتهم بطريقة تفاضلية وغير متكافئة، حيث يعتبرون أنفسهم بالتالي أهدافاً للتمييز الجماعي" (2). أمّا، كلمة طائفة فتشير في الاصطلاح إلى نفس معنى الأقلية تقريباً أي إلى جماعة أو فرقة أو ملّة أو نحلة ذات خصوصية مذهبية أو دينية أو عرقية. حيث تُعبر الطائفة (Sect) عن مجموعة من الأشخاص لديهم خصوصية عرقية أو معتقدات دينية مختلفة نوعاً ما — عادة تعتبرها الأكثرية هرطقة — من مجموعة أكبر تنتمي إليها. ويصح وصفها بناءً على ذلك أنّها تلك الخصوصية التي تشكّل هوية للجماعة. وهي هوية تحدد ال أنا والآخر في الآن ذاته. وليس الآخر هنا سوى جماعة أخرى شريكة في الوطن أو الأمة أو الدين (3). والحال، أن مصطلح الأقلية يتسم ببعض الغموض نتيجة ارتباطه وتشابكه مع العديد من المصطلحات القريبة منه من حيث الدلالة، حيث لا يحتوي تعريفاً واضحاً ودقيقاً حتى على مستوى القانون الدولي العام. ولعل أشهر تعريف لها ذلك الذي وضعه فرانثيسكو كابوتورتى (Francesco Capotorti) في عام 1979، والذي كان يشغل منصب المقرر الخاص للجنة الأمم المتحدة الفرعية المعنية بمنع التمييز وحماية الأقليات، حيث يمكن تصنيف مجموعة من الأفراد كأقلية عندما تتحقق الشروط الأربعة (04) التالية (4):

1. أقلية عددية مقارنة بباقي سكان الدولة؛
 2. وضعية غير مهيمنة داخل الدولة؛
 3. ميّزة عرقية أو لغوية أو دينية مشتركة؛
 4. المواطنة (الجنسية) في الدولة محل الإقامة.
- المحور الثاني: الأقليات والطوائف في إيران

(1) المرجع نفسه.

(2) Louis Wirth, "The Problem of Minority Groups", In: Ralph Linton (Edited), *The Science of Man in the World Crisis*, (New York: Columbia University Press, 1945), p 347.

(3) امبارك حامدي، "الطائفية في اللغة والاصطلاح بحث في الجذور والمركزات وأفاق التجاوز"، (ملف الطائفية)، مؤمنون بلا حدود، (2016)، ص 89.

(4) « Qu'est-ce qu'une « minorité »? », *Association Humanrights.ch*, 18.06.2014, accédé le 13/10/2017, sur: <<https://bit.ly/2KCXRq9>>

تخلى النظام السياسي الإسلامي في إيران بعد الثورة الإسلامية عام 1979 عن البعد القومي الفارسي الذي تبناه سلفه كهوية للنظام السياسي، حيث استبدله بالمفهوم الإسلامي الأوسع والأشمل، والذي يركز على الجانب الديني بدل الجانب العرقي (الإثني). هذا المفهوم المرن جعل النظام الجديد لا يفرق بشكل واضح بين قومية وأخرى، وإنما كانت المفاضلة في الكثير من الأحيان تُبنى على أساس الإيمان والتقوى لكن ليس بالمفهوم الواسع للكلمة، وإنما بالإيمان بالمذهب الشيعي الجعفري من جهة، وولاية الفقيه المطلقة من جهة ثانية، إذ لا يمكن فصل هذين الشرطين عن بعضهما حسب رؤية النظام، لذا فقد نال الشيعة الإيرانيين غير المؤمنين بولاية الفقيه المطلقة مثلما جاء بها الإمام الخميني سواء كانوا سياسيين أو علماء دين (مُلاي) نصيبهم من التهميش والاضطهاد فاق في بعض الأحيان الأقليات الأخرى غير الشيعية.

ومنه يمكن القول، أن إيران الخمينية لا فرق فيها بين عربي وأعجمي إلا بالإيمان بالمذهب الجعفري وولاية الفقيه المطلقة، فأقربهم إلى النظام أكثرهم إيمانًا بمبادئه، ويؤكد الدستور الإيراني صحة هذا القول إذ يشترط في أغلبية المناصب الإيمان وولاية الفقيه المطلقة ومبادئ الجمهورية الإسلامية. كما لا يرد ذكر للأقليات العرقية في الدستور الإيراني للسبب الأول الذي ذكرناها، حيث يؤكد في المادة (19) منه، "أن أفراد الشعب الإيراني — من أية قومية أو قبيلة كانوا — يتمتعون بالمساواة في الحقوق ولا يعتبر اللون أو العنصر أو اللغة أو ما شابه ذلك". ولسبب ثانٍ أيضًا، حيث أن النظام يرى أن وجودها (الأقلية) يهدد وحدة الدولة⁽¹⁾. لذا نجده يعترف فقط بالأقليات الدينية حسب ما نصت عليه المادة (13) من الدستور. حيث تشير أن: "الإيرانيون الزرادشت واليهود والمسيحيون هم وحدهم الأقليات الدينية المعترف بها، وتتمتع بالحرية في أداء مراسمها الدينية ضمن نطاق القانون. ولها أن تعمل وفق قواعدها في الأحوال الشخصية والتعاليم الدينية".

ويدل الواقع السياسي أن العديد من السياسيين الإيرانيين لا يناقشون عرقهم لعدم أهميته في الترقى السياسي، فالعرق الفارسي ليس شرطًا لتولي أهم المناصب والمسؤوليات في البلد، فالكثير من السياسيين ورجال الدين الذين تولوا مناصب مهمة في الجمهورية الإسلامية ليسوا من أصل فارسي بما فيهم المرشدان الخميني وخامنئي. ويشير الباحث أوليفيه روا (Olivier Roy) في هذا الصدد أن شبه قاعدة تكونت في إيران منذ القرن السادس عشر أي منذ قيام الدولة الصفوية (1501 - 1736) مفادها أن التثبيح يعد أساس الولاء للدولة المركزية وليس العرق، يعود هذا ربما لكون الصفويين سلالة تركية وليسوا فرسًا. وارتباطًا بما تقدم أصبح شيعة إيران يشعرون بأنهم إيرانيون مَهْمَا كانت

(1) سعد ناجي جواد، "القضية الكردية وموقف العرب والإيرانيين منها (الورقة العريضة)"، ضمن: عبد العزيز الدوري [وآخرون.]. العلاقات العربية - الإيرانية الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص 547.

انتماءاتهم العرقية (عرب، فرس، أذريون)، في حين لا يحس السنتّة في إيران بهذا الشعور وإن كانت ثقافتهم إيرانية (الأكراد، البلوش) (1).

تعتبر إيران دولة متعددة الإثنيات والأعراق حيث لا يشكّل الفرس فيها سوى 51% حوالي 36.08 مليون نسمة، ويأتي الأذريون في المرتبة الثانية بنسبة 24% حوالي 16.97 مليون، بينما يحتل التركمان المرتبة الثالثة بـ: 7.07 مليون نسمة، فالأكراد بـ: 4.98 مليون نسمة حوالي 7%، وأمّا العرب فيشكلون نسبة 4%، وكذلك بالأمر بالنسبة للبلوش بنسبة 4% أيضًا (2)، إضافة بعض الأقليات الأخرى، أمّا الباحث الإيراني كامران شهسوارى فيشير أن الفرس يشكلون 51% من مجموع السكان البالغ عددهم حوالي 80 مليون نسمة، يليهم القومية التركية بنسبة 24%، فالقومية الكردية بنسبة 7%، فالقومية العربية بنسبة 3%، فالقومية البلوشية بنسبة 2% (3). والجدير بالذكر هنا، أن هذه الأرقام غير رسمية لذا نجد الكثير من التضارب والتباين فيها. لكنّ ما يجمع كل هذه الإثنيات والأعراق هو الدّين الإسلامي، إذ تقدر نسبة المسلمين في إيران بـ: 99.4% من عدد السكان (4).

وارتباطاً بما تقدم، تُفضل الجمهورية الإسلامية التّشديد على الدّين لتعزيز الهوية الوطنية وتجنب مشاكل الانقسامات العرقية، فهو أحسن أداة لتوحد الإيرانيين واجتماعهم، زد على هذا طبعاً أن جلّ الإثنيات في إيران لها امتداد خارج حدود البلد وفي بلدان مجاورة لها. وبالتالي، فأيّ إقصاء أو تهميش لها لسبب عرقي يجعلها عرضة للتوظيف الخارجي. مع كل هذا، فإنّ هذه المقاربة الإسلامية الإيرانية لم تمنع من وجود أقليات عرقية ودينية غير معترف بها دستورياً رغم وجودها على أرض الواقع، كالأكراد، العرب، والبلوش، وهم العناصر التي تحاول الرياض أن توظفهم وتستعملهم كورقة ضغط مثلما تفعل إيران مع شيعة الخليج والسعودية.

أولاً: العرب في إيران

يتمركز العرب عمومًا في إقليم خوزستان (عربستان) أو كما يسمى بالفارسية استان خوزستان جنوب غرب إيران أي في الجنوب الشرقي من العراق، ويحد خوزستان من الغرب العراق وشط العرب والخليج ومن الجنوب إقليم بلوشستان ومن الشمال جبال إقليم كردستان ومن الشرق والجنوب الشرقي جبال

(1) أوليفيه روا، تجربة الإسلام السياسي، ترجمة: نصير مزّوة، ط2 (بيروت، دار الساقي، 1996)، ص 171.

(2) أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية الإيرانية 1979-2011 (عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2002)، ص 19 - 20.

(3) كامران شهسوارى، "القوميات في إيران والحقوق السياسية (1)"، (تقارير)، مركز الجزيرة للدراسات، 09 يونيو

2013، شوهد في: 23 سبتمبر 2017، في: <http://bit.ly/2LrwWhA>

(4) Luis Lugo, (Director), **mapping the Global Muslim Population a Report on the Size and Distribution of the World's Muslim Population**, the Pew Research Center's Forum on Religion & Public Life, October 2009, P 5.

زاجروس⁽¹⁾. ويعتبر هذا الإقليم ذو أهمية حيوية بالنسبة لإيران فهو موطن أكبر حقول النفط فيها وأضخم مصافي تكريره، وبه أهم الموانئ حيث أن أكبر مصفاة للنفط في الشرق الأوسط تقع في مدينة المحمرة أو خزمشهر كما تسمى بالفارسية⁽²⁾، ما جعل المسألة العربية حساسة جداً لا سيما وإيران تعرف مشاكل مع دول الجوار العربية. مع ذلك، لا يعتبر عرب إيران دعاة انفصال وإنما ينصب مطلبهم الوحيد على الحكم الذاتي فقط، لهذا فقد دعموا الثورة الإسلامية من خلال المشاركة في الإضرابات الخاصة بعمال النفط، كما وقفوا إلى جانب إيران أثناء الحرب العراقية - الإيرانية (1980 - 1988)⁽³⁾، رغم كل محاولات صدام حسين لاستمالتهم أثناء الحرب بيد أنها باءت بالفشل. وفي هذا الصدد، صرح الشيخ رفسنجاني، "أنه سنة 1979 حدثت أعمال عنف في خزمشهر، فأعلن العراق فوراً تأييده لعرب خزمشهر وأثناء الحرب كان العراق يحاول اقتطاع خوزستان على الأقل"⁽⁴⁾.

والى جانب إقليم خوزستان هناك تسميات أخرى تطلق عليه أشهرها عربستان والأحواز التي يفضل استعمالها دعاة عروبة هذا الإقليم، كما يستعمل أيضاً لفظ الأهواز للدلالة على هذا الإقليم المهم والاستراتيجي، حيث أن موقعه على جنوب غرب إيران وحدوده مع العراق وإطلاله على الخليج جعل منه ذو أهمية تجارية واقتصادية كبيرة، ناهيك عن الأهمية العسكرية التي يملكها⁽⁵⁾. كما تملك الأهواز رمزية ومكانة دينية مميزة عند الشيعة، باعتبار هذه المدينة من مراكز الشيعة الرئيسة في إيران، أين يرجع تاريخ التشييع فيها إلى القرن الأول الهجري، وهي بذلك تعد أقدم مدينة شيعية في إيران⁽⁶⁾. هذا ما يجعل إيران تعيش حالة قلق دائماً عليه لا سيما أن الكثير من جيرانها يحاول بعث البعد القومي لسكانه.

ويبلغ عدد العرب (رغم التحفظ الموجود في الأرقام والإحصائيات) وهم السكان الأصليون في محافظة خوزستان نحو 4 - 5 ملايين نسمة، وهم يمثلون حوالي 02% إلى 04% من مجموع

(1) جمال الدين إسماعيل أبوحسين، "الأوجاع الإيرانية في الداخل: الأحواز نموذجاً (2)", السياسة الدولية، 20 أكتوبر 2015، شوهد في: 23 سبتمبر 2017، في: <<http://bit.ly/2mlx2we>>

(2) رياض نجيب الريس، العرب وجيرانهم الأقليات القومية في الوطن العربي، ط2 (لندن - قبرص: رياض الريس للكتب والنشر، 1991)، ص 44.

(3) نيفين عبد المنعم مسعد، "صنّع القرار في إيران والعلاقات العربية - الإيرانية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 256 (آذار 2001)، ص 85.

(4) قدرت الله رحمانى، مكاشفات حوار صريح مع الشيخ هاشمي رفسنجاني، ترجمة: دار الولاية للثقافة والاعلام (إيران: دار الولاية للثقافة والإعلام، 2005)، ص ص 91، 98.

(5) عايدة العلي سري الدين، الأحواز-عربستان إمارة في دائرة النسيان، (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع، 2016)، ص ص 15 - 18.

(6) رسول جعفریان، أطلس الشيعة دراسة في الجغرافية الدينية للتشييع، ط2، ترجمة: نصير الكعبي، سيف علي، (بيروت: المركز الأكاديمي للبحث واتجاهاته، 2015)، ص 183.

السكان⁽¹⁾. كما أن هناك عربًا إيرانيين يعيشون في الجزر والموانئ الشمالية للخليج، ويصل عددهم إلى مليون ونصف المليون. ومعظم عرب الأهواز يعتقدون المذهب الشيعي الاثنا عشري ويتحدثون باللهجة العربية العراقية (بين النهرينية)، فيما يعتقد عرب الجزر والموانئ الشمالية للخليج المذهب السني ويتحدثون باللهجة الخليجية. أما أصولهم فتعود إلى ست (06) قبائل عربية كبرى: بنو كعب، وبنو طرف وبنو لام وبنو ربيعة وبنو تميم وآل كثير وبعض القبائل الصغيرة الأخرى، كما أن هناك أقليات دينية عربية مثل الصابئة والنصارى واليهود⁽²⁾.

وكان إقليم خوزستان قبل الثورة قد تعرض للكثير من البطش والظلم والتمييز العنصري من طرف النظام الشاهنشاهي، تمخض عن هذه الحالة التي كان يعيشها الإقليم أثناء حكم السلالة البهلوية والتي تزامنت مع ربيع الناصرية والبعثية والفكر القومي العربي ظهور العديد من الحركات القومية السياسية والثورية لتنظيم عرب الأهواز وإعدادهم إعداد ثوريًا، واستطاعت بعض الحركات أن تحشد الجماهير وترفع شعارات تطالب بالاستقلال. كانت نهايتها مصادمات عنيفة مع قوات الأمن الإيرانية سنة 1956، وكنتيجة لهذه المصادمات العنيفة كان ميلاد جبهة تحرير عربستان، التي ترأسها محي الدين حميدان. ليعقبها ظهور حركات قومية انفصالية أخرى ك: الجبهة القومية الثورية لتحرير عربستان والخليج العربي سنة 1960، التي كانت تدعي عراقية الإقليم⁽³⁾. وفي نفس العام تم إدراج مسألة عروبة الأحواز ضمن جدول أعمال القمة العربية في القاهرة وصدرت قرارات تساند حقوق العرب مساندة كاملة⁽⁴⁾، وأعلن أيضًا عن ميلاد حركة قومية جديدة تدعى الجبهة الوطنية لتحرير عربستان ثم الجبهة القومية لتحرير عربستان عام 1966.

أما، أثناء الثورة الخمينية — كما أسلفنا سابقًا — كان موقف الإقليم والعرب مؤيدًا لها ومناهضًا لحكم الشاه. وهذا لعدة أسباب:

— أولها، أن الشاه (رضا خان) كان قد اضطهد العرب وقضى على الإمارة العربية التي كانت في الإقليم سنة 1925، وبهذا انتهى حكم أسرة آل مرداو (1819 - 1925) (حكم ذاتي في إطار الدولة الفاجارية)، الذي كان آخر أمرائها الشيخ خزعل.

⁽¹⁾ Bijan DaBell, "Iran Minorities 2: Ethnic Diversity", *The Iran Primer*, 03/09/2013, accessed on 13/10/2017, at: <<http://bit.ly/2KZwVFj>>

⁽²⁾ يوسف عزيزي، "الشعب العربي الأهوازي، تاريخ سياسي ناصع وواقع مؤلم"، الحوار المتمدن، العدد: 1182، 29 أبريل 2005، شوهد في: 23 سبتمبر 2017، في: <<http://bit.ly/2NR6U93>>

⁽³⁾ نوال كشيش محمد الزبيدي، الحركة الوطنية في الأحواز ما بين 1956 - 1979، (بغداد: دار ضفاف للطباعة والنشر والتوزيع، 2013)، ص ص 88 - 91.

⁽⁴⁾ عائدة العلي سري الدين، المرجع السابق، ص 10.

– ثانيًا، أن الشاه كان يركز على البعد الفارسي كهوية للنظام بينما يعتمد نظام الملالي على المفهوم الإسلامي الذي لا يفرق بين الأعراق والإثنيات إلا بالإيمان بالخمينية. وعليه، كان احتمال منحهم المزيد من الحقوق أكبر⁽¹⁾.

– أمّا السبب الثالث والأخير فهو أن الثورة كانت شيعية – جعفرية وهي تتواءم مع مذهب أغلبية سكان هذا الإقليم.

ويتضح مواقف عرب إيران من الثورة الخمينية ومن نظام الشاه من خلال مواقف زعيمهم الديني آنذاك محمد طاهر الخاقاني، أحد أكبر المراجع الشيعية العربية في إيران وممثلهم في حوزة قم، والذي كان من أشد المعارضين لحكم الشاه ومن أكثر المؤيدين للخميني وثورته، من خلال ورقة العمل التي قدمتها جبهة الشعب العربي الإيراني المسلم التي كان يترأسها الشيخ الخاقاني إلى رئيس الحكومة مهدي بازرگان، والتي حددت فيها مطالب الأقليات غير الفارسية ومن ضمنها الأقلية العربية في الأحواز⁽²⁾. إن أكثر ما يميّز عرب إقليم خوزستان (الأهواز) وانعكس على علاقتهم بنظام الجمهورية الإسلامية، أنهم على نفس مذهب الدولة، فهم شيعية – جعفرية، وبهذا لا يعانون من اضطهاد أو تضيق مذهبي ما سمح لبعض أبناء هذه المنطقة من تولي مناصب هامة وحساسة في الدولة رغم بعض المعارضة الداخلية، أمثال: مصطفى تشمران، أول وزير دفاع إيراني بعد الثورة الإسلامية وقائد الحرس الثوري الإيراني. علي شمخاني، الذي يتولى حاليًا الأمانة العامة للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني وحمل حقيبة الدفاع (1997 – 2005)، وكان مرشحًا رئيسيًا سنة 2001. محمد الصدر، الذي كان مستشارًا للرئيس خاتمي. محمود الهاشمي الشاهرودي، رئيس السلطة القضائية (1999 – 2009) وأحد المرشحين لخلافة خامنئي، ومؤخرًا تم تعيينه رئيسًا لمجمع تشخيص مصلحة النظام. محسن رضائي، قائد الحرس الثوري السابق والأمين العام لمجمع تشخيص مصلحة النظام والمرشح الرئاسي لثلاثة انتخابات (2005، 2009، 2013)، وأخيه مرتضى رضائي، أحد المؤسسين للحرس الثوري القائد بالوكالة للحرس الثوري في عهد الرئيس أبو الحسن بني صدر. إضافة إلى علي أكبر صالح، الذي عين وزيرًا للخارجية عام 2010، وكان ممثل إيران في الوكالة الدولية للطاقة الذرية لأكثر من أربع (04) سنوات ويشغل اليوم منصب رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية⁽³⁾. واللواء محمد رضا نقدي، القائد السابق لقوات (الباسيج). ومسعود جزائري، الذي يشغل منصب مساعد رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة الإيرانية.

(1) رياض نجيب الريس، المرجع السابق، ص ص 57، 60.

(2) رياض نجيب الريس، المرجع السابق، ص ص 60 – 61.

(3) ياسين جميل، "نفوذ العرب في إيران" "الحاقدة على العرب"!، رأي اليوم، 16 مارس 2015، شوهد في: 23

سبتمبر 2017، في: <<http://bit.ly/2NkM1C2>>

والواضح، أن الأقلية العربية أنتجت عدد محترماً من النخب السياسية التي تشارك في عملية صنع القرار ما ينفي تعرضها للتمييز، رغم هذا يبقى أكبر مشكل يعاني منه الإقليم وينجر عنه اضطرابات يكمن في واقع التنمية بهذه المنطقة الغنية جداً بالموارد والفقيرة تنموياً، حيث يعرف المجتمع الأهوازي نسبة بطالة كبيرة، إضافة إلى قلة الهياكل والبني التحتية، ما جعل جزءاً منه يحس بالاغتراب والتمييز. هذا الاغتراب الذي يعبر عنه الكاتب الإيراني ذو الأصول العربية يوسف عزيزي، بقوله: "أنه ولغاية وقتنا الحالي، فإن حكم الشيخ خزعل لا يزال حاضراً في المحافظة التاريخية لعرب الأهواز، حيث يشعر العرب بأنهم خسروا السلطة السياسية منذ أزيد من تسعين (90) عاماً"⁽¹⁾. وتشير وزارة الخارجية الأمريكية أن الأقلية العربية في الأهواز تواجه المزيد من القمع والتمييز خاصة في السنوات الأخيرة، وأنه منذ عام 2005، ومنظمات حقوق الإنسان الدولية تبلغ عن حالات اعتقال متكررة لمتظاهرين عرب بسبب التمييز أو دعوات لمقاطعة الانتخابات. ويؤكد الأمريكيون أن التمييز يتركز بشكل أساسي في مجال التعليم والسياسة والثقافة⁽²⁾.

هذا الوضع الاقتصادي الهش والتمييز جعل بعض الجماعات المعارضة تنشط وإن كانت غير قوية، لا سيما بعد سقوط النظام البعثي الراعي لها، والذي كان يركز على القومية العربية على حساب المذهبية التي تركز عليها السعودية، حيث تجد السعودية حرجاً في دعم جماعات شيعية. ويبدو واضحاً أن العلاقة بين عرب الأهواز والمملكة ليست على ما يرام، خصوصاً بعد إقدام الرياض على إعدام رجل الدين الشيعي نمر باقر النمر من خلال بيانات الاستتكار التي أصدرها سكان هذا الإقليم، لعل أهمها كان من الشيخ محمد كاظم الخاقاني، أحد الشخصيات ذات الوزن الثقيل في الأهواز والذي يملك أتباع كثر، إذ يصف النظام السعودي بـ: "نظام آل سعود الوهابي التكفيري"⁽³⁾. كما أن شمخاني عقب على زيارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب (Donald Trump) للرياض بالقول: "أنه من العجيب أن تكون الزيارة الخارجية الأولى لترامب إلى الدولة التي كانت سبباً في حادثة 11 سبتمبر وإلى معمل إنتاج الإرهاب في المنطقة"⁽⁴⁾.

ثانياً: السنة في إيران

تعتبر المملكة العربية السعودية نفسها الدول السنّة الأكبر والراعي رقم واحد لجميع المسلمين السنّة في العالم، وهذا راجع لاعتبارين، الأول تاريخي - جغرافي، أمّا الثاني فهو إيديولوجي -

(1) يوسف عزيزي، المرجع السابق.

(2) Bijan Dabell, Op.cit.

(3) "استتكار من سماحة الأستاذ الشيخ محمد كاظم الخاقاني بسبب إعدام المجاهد العلامة الشيخ نمر باقر النمر"، شوهدي في:

23 سبتمبر 2017، في: <<https://bit.ly/2INKGWp>>

(4) "شمخاني: من العجيب أن تكون أول زيارة لترامب لمعمل إنتاج الارهاب اقليمياً وسبب حادثة 11 سبتمبر"، كيهان

العربي، السنة 37، رقم 9578، 28 مايو 2017، شوهدي في: 23 سبتمبر 2017، في: <<http://kayhan.ir/ar>>

مذهبي، لذلك نجدها تركز على أن الصراع بينها وبين طهران هو صراع بين السنة والشيعة، ما يحتم عليها الوقف إلى جانب السنة المضطربين أينما كانوا وحيثما وجدوا. وبالتالي، يعد هذا الملف الأحسن من وجهة النظر السعودية لتوظيف الأقليات الإيرانية.

تاريخاً لم يتحول السنة في إيران كما هو معروف إلى أقلية بهذا الشكل المعروف حالياً إلا في القرن السادس عشرة، وفي إطار صراع سياسي بين الدولة الصفوية والإمبراطورية العثمانية (1299 - 1923)، أين قام الصفويون بنشر المذهب الشيعي الاثنا عشري وفرضه على الناس، ولأن إيران أو بلاد فارس كما كانت تسمى في تلك الحقبة لم يكن فيها عدد كافي من علماء الشيعة، فإنها لجأت إلى استيراد مجموعة من علماء الدين الشيعة العرب.

والحقيقة، لا توجد أرقام دقيقة عن عدد السنة في إيران، فهي تتراوح بين التضخيم والتقليل من عددهم، بينما تحدد أكثر الأرقام اعتدالاً نسبتهم ما بين 8% إلى 10% كأقصى تقدير، كما أنهم ليسوا على إثنية واحدة، فمنهم الأكراد وهم أكبر طائفة سنية من حيث العدد حوالي 7%، التركمان وهم حوالي 2%، البلوش حوالي 2%، وجزء من العرب. ويتبع غالبيتهم السنة في إيران المذهب الحنفي⁽¹⁾ والشافعي. أما من الناحية الجغرافية معظم أهل السنة يتركزون في المناطق الحدودية وعلى الأطراف فهم يعيشون بعيداً عن المدن الكبرى وأماكن صنع القرار، فوجد الأكراد يتركزون في الشمال الغربي للبلاد على الحدود التركية - العراقية، والبلوش في الشمال الشرقي على الحدود الأفغانية - الباكستانية، ونفس الحال بالنسبة للتركمان فهم أيضاً يتركزون في الشمال على الحدود مع تركمنستان⁽²⁾.

والحال، أن الدستور الإيراني لا يتعامل مع السنة باعتبارهم أقلية دينية، وإنما يصفهم في المادة الثانية عشرة (12): "وأما المذاهب الإسلامية الأخرى والتي تضم المذهب الحنفي والشافعي والمالكي والحنبلي والزيدي فإنها تتمتع باحترام كامل، واتباع هذه المذاهب أحرار في أداء مراسمهم المذهبية حسب فقههم، ولهذه المذاهب الاعتبار الرسمي في مسائل التعليم والتربية الدينية والأحوال الشخصية (الزواج والطلاق والإرث والوصية) وما يتعلق بها من دعاوى في المحاكم. وفي كل منطقة يتمتع أتباع أحد المذاهب بأكثرية، فإن الأحكام المحلية لتلك المنطقة - في حدود صلاحيات مجالس الشورى المحلية - تكون وفق ذلك المذهب، هذا مع الحفاظ على حقوق اتباع المذاهب الأخرى".

ونظراً لحساسية وضع السنة في إيران في ظل جوار سني ورغبتاً في أن تكون الثورة إسلامية وليست شيعية وإدراكاً من الخميني بما يمكن أن ينجر عن هذا الاختلاف المذهبي القديم، حاول مع بدايات الثورة التقريب بين المذاهب الإسلامية السنية والشيعة من خلال إصدار بعض الفتاوى التي تحت

(1) رضوان زيادة، "أزمة الأقليات السنة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية"، ضمن: مجموعة مؤلفين، أهل السنة في إيران، (دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2012)، ص ص 35، 39، 40، 52.

(2) علي الحسن، "سنة في إيران دراسة سوسيوسياسية في أحوال تشكل الوعي الجماعي للطائفة"، ضمن: مجموعة مؤلفين، أهل السنة في إيران، (دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2012)، ص 130.

على هذا الأمر كتلك التي تحرم انتقاد أو سب الصحابة والخلفاء الراشدين أو التي تجيز صلاة الشيعي خلف السنّي⁽¹⁾. لكنّ مجيء الحرب العراقية - الإيرانية جعلها تترك الكثير من الآثار السلبية في العلاقة بين الشيعة والسنة، فقد اتهمت الحكومة الإيرانية آنذاك بعض السنة بأنهم مرتبطون بأجندة أجنبية تسعى للقضاء على الثورة. هذا فضلاً عن السياسة التكفيرية والطائفية المنتهجة من طرف بعض الدول والجماعات التي تدعي التمثيل الحصري للسنة والمناهضة في مبادئها للشيعة.

مع هذا، تبقى عمومًا أهداف الأقلية السنّيّة في إيران مطلوبة سلمية بالدرجة الأولى وليست انفصالية، فأقصى ما يرغبون به التحسين من ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية والتمتع بحقوق وحرّيات أكثر داخل المجتمع⁽²⁾. باستثناء البلوش، الذي يبدو أنّهم الأخطر على النظام الإيراني والأكثر قابلية للتوظيف.

أ - البلوش (البلوج)

تعتبر قضية البلوش (Baloch) — حسب اعتقادي — الأكثر حساسية من بين كل الأقليات والطوائف، والتي يمكن توظيفها سياسويًا أكثر من قبل السعودية. لعدة أسباب نحاول توضيحها.

يقع إقليم بلوشستان بصفة عامة على الحدود بين باكستان وأفغانستان وإيران، ثلثا مساحته في باكستان والثلث الآخر في إيران، ويشكل بلوش باكستان أكبر جزء من مجتمع البلوش الأكبر الذي يتكون من حوالي 08 ملايين شخص. ما يهمنا هنا، بلوش إيران رغم أنّه من الصعب فصل المسألة البلوشية عن سياقها العام، وهذا ما تدركه إيران جيّدًا فتواجد البلوش على الحدود الإيرانية - الباكستانية وعلى الحدود الإيرانية - الأفغانية، إضافة وجود الكثير منهم في دول الخليج العربيّة، أين تتواجد جالية كبيرة منهم في الكويت، عمان، قطر، الإمارات، والسعودية، ويقدر عدد الجالية البلوشية في السعودية وحدها بـ: 16,000، كما استفادت دول مجلس التعاون الخليجي (GCC) من الجالية البلوشية نظرًا لعدد سكانها الضئيل في الجيش، علاوةً أنّ هناك عددًا مهمًا من زعماءهم وشيوخهم يعيشون في الخليج العربيّ مما عقد المسألة أكثر⁽³⁾.

ويرجع توجود البلوش بأعداد كبير في هذه الدول حسب ج. إ. بيترسون (J. E. Peterson) إلى ثلاثة (03) عوامل رئيسية، هي⁽⁴⁾:

(1) نيفين عبد المنعم مسعد، صُنِعَ القرار في إيران والعلاقات العربيّة-الإيرانية، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2002)، ص 66.

(2) عمران سميح نزال، "موجز حاضر لأهل في إيران"، ضمن: مجموعة مؤلفين، أهل السنة في إيران، (دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2012)، ص ص 109، 120.

(3) "Baloch, Southern in Saudi Arabia", Joshua Project, accessed on 13/10/2017, at: <http://bit.ly/2uEqQD5>

(4) ج. إ. بيترسون، "البلوش في منطقة الخليج"، ضمن: مجموعة باحثين، السياسة الطائفية في منطقة الخليج، تقرير موجز رقم 7 (الدوحة: مركز الدراسات الدولية والإقليمية، 2015)، ص 16.

— **العامل الأول:** يتمحور في الاتجاه العام للمجتمعات الإثنية والطائفية للانتشار في الدول المجاورة.
— **العامل الثاني:** يتعلق بسمعة البلوش العسكرية، إذ عمل البلوش المرتزقة كجنود وخدم مسلحين في خدمت أكثر من حاكم خليجي واحد.

— **أما العامل الثالث والأخير:** فهو مرتبط أكثر بظهور التّفط وهجرة العاملة البلوشية. تبلغ مساحة بلوشستان الإيرانية 70 ألف ميل مربع، ويقدر عدد سكانها حاليًا بمليون ونصف، وأغلبية البلوش مسلمين سنّة حنابلة، أمّا أصولهم العرقية فهناك اختلاف حولهم، ومن بين هذه الآراء، رأي يروج إلى أنّهم عرب ضاع لسانهم العربيّ وبقي قلبهم ووطنهم عربيّان، إذ يعود أصلهم — حسب هذا المنطق — إلى العرب من سكان ما بين النهرين والكلدانيين (1). كما تعتبر السعودية البلوش قبيلة سعودية في الأصل سكنت واحة البريمي المتنازع عليها سابقًا مع بريطانيا، ما يفسر تواجدهم الكبير في منطقة الخليج، كما أنّهم كانوا بقيادة الشيخ سعيد بن راشد البلوشي مساهمين بشكل كبير في حملة آل سعود في نشر مذهب الوهابي (2).

وعكس عرب إيران كان البلوش آخر من جاء لتأييد ثورة الخميني — على حد تعبير رياض نجيب الريس —، وحتى بعد نجاحها كانت علاقتهم بالنظام الإسلامي تتسم بالبرود دائمًا، بسبب التضيق عليهم اقتصاديًا، فأغلب البلوش الإيرانيين مثلهم مثل كل المناطق الحدودية في العالم يشتغلون في التهريب، وجاء النظام الجديد وقام بالتضيق عليهم، أمّا السبب الثاني فهو شيعة الثورة التي تخوف منها البلوش السنّة (3). حيث يشدّد القوميون البلوش في إيران على دينهم (الإسلام السنّي) لتميّز أنفسهم عن الشيعة الذين يسيطرون على سلطة الدولة (4). يعد هذا أحد الأسباب التي جعلت محافظة سيستان وبلوشستان (بلوچستان) أين يتمركز البلوش، إحدى المناطق الإيرانية الأقل تنمية والأكثر اضطرابًا، إضافة إلى ذلك تُعتبر من المناطق الضعيفة من حيث مؤشرات مستويات الدخل والتعليم مقارنة بعدد من المناطق في الدولة، كما أن هذه المحافظة كانت ولا تزال منذ عدة عقود مسرحًا للاشتباكات المسلحة بين مهربي المخدرات وقوات الأمن الإيرانية.

وتضم المناطق البلوشية في إيران العديد من الجماعات المسلحة المعارضة ذات التوجه الوهابي المتطرف، لعل أبرزها: جيش العدل، العميل وأمريكا ونظام آل سعود كما يصفه الإعلام الإيراني، والذي تبني العديد من الهجمات ضد الحكومة الإيرانية، وأنصار الفرقان، وجند الله السنّي. ويعتقد

(1) رياض نجيب الريس، المرجع السابق، ص ص 15، 16، 17.

(2) جي. بي. كلي، الحدود الشرقية لشبه الجزيرة العربيّة، ترجمة: خيري حماد (بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، 1971)، ص ص 236، 345.

(3) رياض نجيب الريس، المرجع السابق، ص ص 21 - 22.

(4) لويس بيك، "الأقليات العرقية والدينية والقبلية في إيران"، ضمن: مجموعة باحثين، السياسة الطائفية في منطقة الخليج، تقرير موجز رقم 7 (الدوحة: مركز الدراسات الدولية والإقليمية، 2015)، ص 20.

الإيرانيون أن السعودية هي السبب الأول والمباشر في تنامي هذه الجماعات التكفيرية من خلال الترويج للوهابية والدعم لمادي لها بغرض التشويش عليهم.

ب- الأكراد

تعتبر القومية الكردية رابع أكبر القوميات في الشرق الأوسط وتأتي بعد القومية العربية والتركية والفارسية، أما في إيران فتتفاوت التقديرات لأعداد الكرد نظرًا لعدم وجود أرقام رسمية، فبينما تتجه المصادر الكردية إلى التضخيم في عددهم تسلك الحكومة العكس، في حين تقدر الإحصائيات المحايدة نسبتهم ما بين 07% إلى 09% من إجمالي السكان أي من 06 إلى 09 مليون نسمة. ما جعلهم يشكّلون ثالث أكبر العرقيّات في البلد بعد الفُرس والآذريين، وهم يتركزون عمومًا على أربع (04) محافظات إيرانية: أذربيجان الغربية، كردستان، كرمنشاه، وإيلام⁽¹⁾.

تاريخياً حاول السوفييت توظيف الأكراد الإيرانيين ما بين عامي 1945 - 1946 دعمهم لإنشاء جمهورية مستقلة (Republic of Mahabad) تكون مدينة مهاباد عاصمتها، لكنهم فشلوا في هذا بعد تدخل الأمريكيين والبريطانيين، ما جعل مساعهم لا يدوم أكثر من سنة فقط ومن يومها ما فتئت بعض الأطراف الكردية المعارضة يطالبون بدولة مستقلة لهم، لكنّ — مع مرور الوقت — يبدو أن الكثير منهم اقتنعوا بصعوبة هذا المسعى، هذا من جهة.

من جهة ثانية، لطالما كان الأكراد يشكلون مشكلة بين العرب وإيران نظرًا للحالة الكردية المعقدة التي تتقاسمها عدة دول (العراق، إيران، تركيا، سورية)، ما جعل كل دولة تحاول استغلال هذه القضية لصالحها إلى درجة أن بعض الكتابات التاريخية العربية اعتبرت أن الأكراد في الأصل ينحدرون من نسل عربيّ وينتمون إلى الشخصية التاريخية كرد بن مراد بن عامر، وأنهم هاجروا من الجزيرة العربية إلى المناطق التي يعيشون فيها. أما وجهة النظر الفارسية، فتري أن الأكراد ما هم إلا جزء من الشعب الفارسي وأنهم لا يملكون أي خصوصية قومية، وأنهم تاريخياً كانوا يسكنون أراضي ميديا أو مملكة كوروش (The Median Empire) التي كانت تشكل الدولة الإيرانية القديمة. ومما يؤكد هذه الرؤية — حسبهم — أن أصول اللغة الكردية تنتمي إلى نفس أصول اللغة الفارسية (الهندية-أوروبية)، كما أن الأصول العرقية لهم هي أصول أرية أو ميديية، وهي نفس أصول الشعب الفارسي⁽²⁾.

بينما يؤمن القوميون الكرد الملتزمون بالنظرية البرموردالية (Primordialist) في الأمة والقومية، أن الكرد وجدوا منذ زمن سحيق كأمة (قومية) واحدة وعاشوا دائماً في أرضهم (كردستان). ويعتقدون أنه بسبب العوامل الخارجية مثل اعتداءات الأمم المجاورة المهيمنة والعوامل الداخلية كالانقسام بين الكرد

(1) شفيق شقير، "كرد إيران"، الجزيرة، 11 يونيو 2006، شوهد في: 23 سبتمبر 2017،

في: <<http://bit.ly/2uF6cml>>

(2) سعد ناجي جواد، المرجع السابق، ص 550.

أنفسهم تم تقسيم وطنهم واحتلاله. والنتيجة، أن تم تجزئة الهوية الكردية بالعنف والظلم. وعمومًا، يشير خطاب القوميين الكرد يعتبر أنهم مجموعة بشرية متجانسة موحدة إثنياً وإقليمياً ولغوياً وثقافياً وسياسياً تمتلك طموحات وأهداف مشتركة بعيدة الأمد في تأسيس كردستان الموحدة المستقلة⁽¹⁾.

من الناحية المذهبية غالبية كرد إيران سُنّة شافعية مع وجود أقلية كردية شيعية تتمركز في محافظة إيلام وكرمانشاه لكنها تتميز بولائها للحكومة المركزية في إيران وامتناعها عن الانضمام للحركة القومية الكردية⁽²⁾. وكرد إيران إضافة إلى أنهم مثلهم مثل عرب إيران يتمركزون في مناطق تضم موارد نفطية ضخمة، فهم يتميزون بامتلاكهم تنظيمًا سياسيًا قويًا له تاريخ معارض، هو الحزب الديمقراطي الكردستاني⁽³⁾، هذا الأخير تأسس في سبتمبر 1945 على يد القاضي محمد، وظل ينشر فكره القومي على طول وعرض كردستان إيران مرورًا بالعراق وتركيا وسورية، وتولى قيادته من بعد مؤسسه عبد الرحمن قاسم، الذي اغتيل في 1986 في العاصمة النمساوية فيينا، ثم تولى المهمة من بعده صادق شرفي كندي، الذي اغتيل أيضًا في برلين عام 1992. ويقود الحزب حاليًا مصطفى هجري الذي يقيم في منطقة قريبة من أربيل عاصمة إقليم كردستان العراق⁽⁴⁾. وإضافة للحزب الديمقراطي الكردستاني هناك العشرات من المنظمات السياسية الكردية اليمينية واليسارية منها، وهم عمومًا ينقسمون إلى اتجاهين: الأول يؤمن بالحوار مع الحكومة الإيرانية لنيل الحقوق السياسية، فيما يبدي الثاني استعداداه لبلوغ أهدافه بالنزاع المسلح ضد الدولة⁽⁵⁾.

وفي فترة حكم الشاه وعلى غرار كل الإثنيات غير الفارسية لم تكن حالة الأكراد في أحسن حال، فقد تعامل الشاه معهم على أساس الولاء للنظام، فكل موالٍ للنظام ممكن أن يصل إلى أعلى المراكز الرسمية، في حين يكون مصير المعارضة القمع، ونتيجة لهذا، قامت القبائل الكردية أثناء الحرب العالمية الثانية في مدينة رضائية (أروميا) بدعم من البريطانيين بهاجمة ثمانمائة (800) من رجال الشرطة الريفية الإيرانية خارج المدينة، ودعوا لعقد معاهدة استقلال ذاتي معهم باعتبارهم طائفة شبه مستقلة

(1) جعفر شيخ الإسلامي، "حول الهوية الكردية: رؤية اجتماعية - سياسية وتاريخية (1)"، ترجمة: مسلم طلاس، مدارات كدر، 08 مايو 2017، شوهد في: 23 سبتمبر 2017، في: <<https://bit.ly/2KqM95U>>

(2) جعفر شيخ الإسلامي، المرجع السابق.

(3) نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية - الإيرانية، المرجع السابق، ص 25.

(4) احمد الامين، "عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني محمد نظيف قادري لـ (الزمان): لا نتلقى دعمًا خارجيًا وشيعة أكراد إيران قوميون"، الزمان، 01 يوليو 2017، شوهد في: 23 سبتمبر 2017، في: <<http://bit.ly/2uEsFzV>>

(5) نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية - الإيرانية، المرجع السابق، ص 25.

وهددوا بإلغاء مراكز شرطة الريف الإيرانية⁽¹⁾. وكانت من نتائج سياسة الشاه القمعية ضد الكرد أنهم شاركوا بقوة في الإطاحة بنظامه.

لكن بعد نجاح الثورة لم تتحقق آمال الأكراد الإيرانيين الذي كانوا يحلمون بحكم ذاتي ما أدى إلى حدوث اضطرابات أخرى في المناطق الكردية اعتبرها النظام الجديد تهديدًا للثورة ومكتسباتها من طرف أعدائها، ما جعله يتعامل معها بحزم وقوة، خاصة وأن الثقافة السياسية والذاكرة الإيرانية لا تثق كثيرًا في الأكراد، بل تعتبرهم مستعدين دائمًا لتوظيفهم من أطراف خارجية لخدمة مصالحها، فقد استخدمهم العثمانيون ضد الصفويين في مرحلة، ثم استخدمهم السوفييات، وحتى إيران استخدمتهم ضد العراق، ويستخدمهم الأمريكان وإسرائيل في العراق، وتعدى السعودية حاليًا إلى نفس الشيء.

إن الصفات السياسية للكرد جعل النظام الإيراني ينظر دائمًا إليهم بعين الشك والريبة ولا يثق فيهم. لهذا تتهم الحكومة الأكراد الإيرانيين بالتعاون مع السعودية. خاصة بعدما قامت السعودية بافتتاح قنصلية لها بإقليم كردستان العراق في 2017، الأمر الذي اعتبرته طهران خطرًا يهددها مباشرة، حيث قام المستشار الأعلى للقائد العام للقوات المسلحة الإيرانية اللواء **يحيى صفوي**، بتوجيه تحذير لرئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني من مغبة التعاون مع السعودية ضد إيران، وهذا من خلال السماح للقنصلية السعودية بتسليح أعداء الثورة⁽²⁾. وقبلها كانت السلطات الإيرانية قد أعلنت عن تمكنها من تفكيك خلية إرهابية مسؤولة عن عمليات إرهابية، والتي تقف وراءها ما وصفتهم بـ: **أذئاب الاستكبار بالمنطقة**. وحسب وكالة أنباء فارس الإيرانية، فإن الخلية كشفت في مدينة مهاباد بمحافظة أذربيجان الغربية، ووفقًا لاعترافات المعتقلين فقد تلقى عناصر هذه الخلية الإرهابية التدريب والإعداد والتمويل من قبل أذئاب الاستكبار العالمي في المنطقة، وبواسطة حزب النضال الثوري الكوردستاني (كوملة) الإرهابي⁽³⁾.

رغم ذلك، لا يمكن أن ندعي أن الأكراد في إيران هم دعاة انفصال ويؤكد هذا الموقف عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكوردستاني الإيراني **محمد نظيف قادري** في إحدى تصريحاته الأخيرة، حيث قال: "أنا لا نؤيد أي مشروع لتقسيم إيران بل ننادي من أجل الحرية وحق تقرير المصير للشعب الكردي في إيران وتأسيس النظام الديمقراطي الفدرالي"⁽⁴⁾. ويرجع هذا الموقف إلى أن القضية الكردية

(1) آمال السبكي، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين 1906 - 1979، سلسلة عالم المعرفة: 250 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1999)، ص ص 152 - 154.

(2) "إيران تحذر كردستان من مغبة التعاون مع السعودية ضدها.. والحكومة الكردية: لم نهدد طهران ولا نقبل تصريحاتها"، CNN بالعربية، 09 نوفمبر 2016، شوهد في: 23 سبتمبر 2017، في: <<https://cnn.it/2L1hpJc>>

(3) "إيران: تفكيك خلية إرهابية يدعمها "أذئاب الاستكبار" بالمنطقة"، CNN بالعربية، 18 مايو 2015، شوهد في 23 سبتمبر 2017، في: <<https://cnn.it/2KZxXkF>>

(4) احمد الامين المرجع السابق.

معقدة وتتقاسمها عدة دول لعل أهمها تركيا التي لا تقبل أيّ كلام عن مسألة كردية، قد يجعل هذا السعودية تخفف الضغط خشية استعداد تركيا أو أن تتحالف هذه الأخيرة مع إيران ضد السعودية بداعي أنّها التي تغذي الشعور القومي للأكراد. وتبقى أكبر مشكلة لدى كرد إيران — حسب اعتقادي — على غرار الكثير من الدول التي تسكنها أقليات عرقية ودينية، هي التنمية بالدرجة الأولى وتفشي البطالة بين شبابها.

وعموماً، تبقى أهم القضايا التي تطرحها الأقليات سواءً الكردية، البلوشية أو العربية، والتي تدفعها دائماً إلى الاحتجاج ضد الحكومة ترتبط صفة عامة بنقص الإنفاق الحكومي على التنمية في المحافظات ذات الأقليات العرقية الكبيرة وعدم استفادتها من إيرادات النفط والموارد الطبيعية الموجود في أقاليمها، والتي تتفق على غيرها المدن والمقاطعات. إضافة إلى ضرورة زيادة الاستقلالية الذاتية للأقاليم وزيادة الحق في استخدام لغاتهم المحلية.

المحور الثالث: الأقليات والطوائف في السعودية

إنّ السعودية باعتبارها نظاماً إسلامياً هي الأخرى لا تشير إلى الأقليات سواءً الدينية أو العرقية في النظام الأساسي للحكم الذي هو بمثابة دستور غير الرسمي لها، وباعتبارها تعتمد القرآن الكريم كدستور للدولة فهي أيضاً تعتمد نفس المقاربة الإسلامية تجاه الأقليات، لكنّها مثل الجمهورية الإسلامية الإيرانية لا تطبق المفهوم العام والمرن لهذه المقاربة بل تؤكد على سُنّة الدولة ووهابيتها، في حين أنّها تتحشى أيّ ذكر للاختلافات المذهبية الأخرى. وعكس إيران لا تحوي السعودية أقليات عرقية أو دينية، حيث غالبية السكان فيها عربٌ من حيث العرق، والدين الإسلامي الغالب في البلاد، إذ يمثل ما نسبته 97% من مجموع عدد السكان، وحوالي نسبة 100% بين المواطنين⁽¹⁾،

أما من حيث المذهب فأغلبية السعوديين سُنّة من المذهب، إذ تقدر نسبتهم بحوالي 85 - 90%، ويتوزع السُنّة في السعودية في أغليتهم على ثلاثة (03) مذاهب، هي: الشافعية (الحجاز)، الحنبلية (نجد والأحساء)، والمالكية (الحجاز، والأحساء)⁽²⁾، في حين يُمثل الشّيعية الجعفرية ما بين 10 - 15% من السكان (2 - 4 مليون نسمة)⁽³⁾. وهم الأكثر عدداً ويتمركزون في المناطق الشرقية، كما هناك وجود للطائفة الإسماعيلية الشّيعية في منطقة نجران جنوب المملكة، وللشّيعية الزيدية في مناطق عدة في الجنوب (عسير، جيزان، نجران) والغرب (جدة، وينبع)، إلّا أنّه لا توجد أرقام رسمية عن عددهم أو نسبتهم⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ Luis Lugo, (Director), *Op.cit*, p17.

⁽²⁾ فؤاد إبراهيم، *الشّيعية في السعودية*، (بيروت: دار الساقي، 2007)، ص 1.

⁽³⁾ Luis Lugo, (Director), *Op.cit*, p10.

⁽⁴⁾ "الشرق الأوسط الشّيعية في السعودية: من التهميش إلى الاحتواء"، CNN بالعربية، 07 أبريل 2007، شوهد في:

23 سبتمبر 2017، في: <<https://bit.ly/1PEMds6>>

على هذا، يكمن مشكل الرياض أساسًا في الأقليات المذهبية التي ترى أنها تعاني التهميش والإقصاء بل والاضطهاد في بعض الحالات، ويعمق هذا الجرح النزعة الوهابية للدولة التي تعتبر كل مخالف لها سواءً سنة أو شيعة ضالًا، حيث لم تسلم الأقليات المذهبية الأخرى كالمالكية الشافعية والحنابلة من انتقادات العلماء الوهابيين، خصوصًا من حيث العقيدة الأشعرية والماتريدية التي يؤمنون بها. لكن يبقى حظ ونصيب الشيعة، وبالتحديد الجعفرية الاثنا عشرية الأوفر والأكثر بروزًا إعلاميًا. حيث ترى الرياض أنه منذ انتصار الثورة الإيرانية عام 1979 ما فتأت طهران تسعى إلى تعبئة الشيعة في العالم ومن ضمنهم شيعة السعودية والخليج، فقد قدمت تأييدًا معنويًا وإعلاميًا للتظاهرات الشيعية شرقي السعودية، وبالتحديد في منطقة الأحساء والقطيف عامي 1979 - 1980 إلى درجة جعلت وزير الداخلية السعودي آنذاك نايف بن عبد العزيز يصف إيران بإرهابي الخليج⁽¹⁾. كما دعمت حزب الله الحجاز (حزب الله السعودي) الجناح العسكري لمنظمة الثورة الإسلامية في شبه الجزيرة العربية كمحاولة لتكرار التجربة اللبنانية في المملكة، غير أن هذه التجربة لم تنجح بعد اعتراض الشيخ الحسن الصفار أحد أكبر رجال الدين الشيعة في السعودية ومؤسس منظمة الثورة الإسلامية في شبه الجزيرة العربية، بعدما قيل عن الاختلاف مع رئيس الجمهورية الإيرانية (وقتها) علي خامنئي، الذي وصفه البعض أنه أراد تسيير الحركة ضمن أمواج السياسة الإيرانية⁽²⁾. هذا ناهيك عن علاقاتها بالجماعات الشيعية المعارضة الناشطة شرقي السعودية والتي كان الشيخ نمر باقر النمر أحد أقطابها.

أولاً: الشيعة في السعودية

يشكل الشيعة في السعودية أقلية من الناحية العددية والسياسية رغم انعدام أرقام مؤكدة ولا رسمية عن نسبتهم، إلا أنها تتراوح ما بين 15% إلى غاية 20% لتصل إلى 25% كأقصى تقدير، أي أزيد من 04 مليون نسمة، وهم يشكلون بذلك أكبر تجمع شيعي في دول مجلس التعاون. أما أصولهم العرقية فيغلب عليها الأصل العربي، حيث أن الأصول القبلية والبدوية شكلت من الناحية التاريخية النواة الصلبة للشيعة السعودية، الأمر الذي لا نجده عند شيعة الخليج الآخرين كشيعة البحرين أو الكويت⁽³⁾.

ويتمركز أغلبية شيعة السعودية في المنطقة الشرقية (القطيف والأحساء) التي تبلغ مساحتها 31.28% من مساحة المملكة، إضافة إلى بعض الأقليات الشيعية الصغيرة في الحجاز والمنطقة

(1) وليد عبد الناصر، إيران دراسة عن الثورة والدولة، (القاهرة: دار الشروق، 1997)، ص 87.

(2) أحمد عدنان، "الشيعة في السعودية"، العرب، 15 مارس 2015، شوهدي في: 23 سبتمبر 2017، في:

<<http://bit.ly/2zMBEoA>>

(3) شحاتة محمد ناصر، سياسات النظم الحاكمة في البحرين والكويت والعربية السعودية في التعامل مع المطالب الشيعية (2003 - 2008): دراسة مقارنة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص ص 130 - 138.

الجنوبية⁽¹⁾. مع ذلك، غالبًا ما ارتبطت المسألة الشيعية في السعودية بالمنطقة الشرقية لأسباب وعوامل تاريخية وسياسية واقتصادية وثقافية، كون المنطقة الشرقية تحتوي على أكبر مخزون نفطي في العالم (25% من إجمالي الاحتياط العالمي) إلى جانب وجود كميات هائلة من الغاز⁽²⁾. فمن بين سبعين (70) حقلًا نفطيًا في السعودية تحتضن المنطقة الشرقية خمسين (50) حقلًا. إضافة أنهم من الناحية المذهبية شيعية اثنا عشرية نفس المذهب الرسمي لإيران.

ويرى كريستوفر م. ديفيدسون (Christopher Davidson) الذي توقع في إحدى كتبه انهيار الممالك الخليجية أن مشكلة شيعية السعودية المتواجدين في المنطقة الشرقية كانت على مر السنين تتعلق حول مدى التخلف الذي يعيشونه مقارنة بالمحافظات الأخرى والتمييز غير المبرر الذي يواجه أبناء هذا المذهب والمنطقة في التوظيف، خاصة إذا تعلق الأمر بفرص العمل في القطاع العام والحكومي⁽³⁾. لا سيما في الجيش أين كان أبناء الشيعية ممنوعون من التجنيد. وعلى مر تاريخ المملكة الحديث لم يكن هناك أي وزير سعودي شيعي، إلا واحد سنة 2014 في عهد الملك عبد الله، كوزير دولة بدون حقيبة، وهو محمد بن فيصل بن جابر أبو ساق، لكن تبقى الكثير من نقاط الاستفهام حول هذا التعيين ومدى جدواه السياسية، فالرجل أولاً ينتمي إلى الطائفة الإسماعلية، كما أن تعيينه يدخل في خانة رجل الثقة أكثر مما هو تمثيل للأقلية الشيعية، حيث أن الوزير المعين قضى جل مسيرته المهنية في الحرس الوطني حتى بلغ رتبة لواء ركن.

وبالعودة إلى التاريخ الحديث لنشأة السعودية فإننا لا نجد فيه أية معارضة سياسية شيعية لحكم آل سعود، بل على العكس، فقد كان موقفهم إيجابيًا من فتوحات الملك المؤسس ومرحبًا بها، خاصة أن منطقة القطيف والأحساء كانتا تعيشان حالة عدم أمن بسبب غزوات البدو في البر والقرصنة بحرًا نتيجة ضعف السلطة المحلية (العثمانية) آنذاك⁽⁴⁾، وبسبب خصوبة أرضها وتجارة اللؤلؤ التي كان يمتنها أهلها، ما جعلهما (القطيف والأحساء) عرضت للأطماع ومنه لغزوات القبائل البدوية والقرصنة. لهذا، كان سكان المنطقة يرون في قدوم عبد العزيز بمثابة عودة للأمن والاستقرار المفقودين، ويتضح هذا من خلال موقف كبار رجال الدين الشيعية، والذي كان مؤيدًا لهذه الفتوحات ما سمح لآل سعود بالسيطرة على

(1) حمزة الحسن، "الخارطة المذهبية في السعودية"، الجزيرة، 03 أكتوبر 2004، شوهد في: 23 سبتمبر 2017، في: <http://bit.ly/2NoOjA1>

(2) نجيب الخنيزي، "النشاط السياسي للشيعية في السعودية"، الجزيرة، 03 أكتوبر 2004، شوهد في: 23 سبتمبر 2017، في: <http://bit.ly/2Ni6bwg>

(3) كريستوفر م. ديفيدسون، ما بعد الشيوخ، الانهيار المقبل للممالك الخليجية، ط2 (بيروت: مركز أول للدراسات والتوثيق، 2015)، ص 255.

(4) السيد علي السيد باقر العوامي، الحركة الوطنية شرق السعودية 1953-1973، ج 1 (بيروت: دار رياض الريس للكتب والنشر، 2011)، ص 26.

المنطقة بدون بمقاومة أو بمقاومة ضعيفة للغاية، وكمثال على هذا نجد موقف المجتهد الشيعي الأكبر موسى بوخمسرين في منطقة الأحساء أين أفتى بعدم جواز مقاومة قوات عبد العزيز ما سمح لهذا الأخير بالسيطرة على المنطقة وإبرام عقد مع زعماء الشيعة فيها، ينص على حرية واحترام مذهبهم شرط عدم الخروج عن الحكم السعودي، ونفس الموقف تكرر في منطقة القطيف من طرف رجل الدين الشيعي أبو عبد الكريم الخنيزي⁽¹⁾.

غير أن مشكلة شيعة السعودية ليست سياسية فقط وإنما تصطدم مع الوهابية الركن الأساسي في دولة آل سعود، والمناهضة في مبادئها للشيعة ومعتقداتهم التي يرون فيها بدعاً وتشويهاً للإسلام الصحيح وهرطقة ووثنية، ما جعل العلاقة بين الأهالي الشيعة والحكم السعودي - الوهابي في الفترات التي سيطر فيها السعوديون على المنطقة الشرقية (القطيف والأحساء) في مختلف أطوار دولتهم، لا سيما الدولة الأولى والثانية تكون سيئة للغاية بسبب كون السعوديين متمسكين بالمعتقد الوهابي الذي يحارب الشيعة ويعتبرهم غير مسلمين، وهذا ما دفع أهالي القطيف لأن يتشربوا على الملك عبد العزيز عدم التدخل في عقيدتهم الدينية حتى يدخلوا في طاعته ويقدموا له البيعة.

مع ذلك، تتجاوز مشكلة الشيعة الوهابية فقد عانى سكان هذه المنطقة طوال تاريخهم تمييزاً من طرف الغير، إما نتيجة وضعهم كأقلية دينية أو نتيجة لتخصصهم الزراعي والتجاري، فهم حضر لطالما تعرضوا لغزوات البدو الحقدية عليهم إما لأسباب اقتصادية أو لجهلهم بأصولهم القبليّة⁽²⁾. ذلك أن الطبقات العليا من النسيج الاجتماعي الخليجي يهيمن عليها أولئك الذين ينحدرون من أصل عربي نقي أصلي أي ينحدرون من واحدة من التجمعات القبلية الكبيرة الناشئة في أواسط الجزيرة العربية⁽³⁾، ما لا نجده عند شيعة السعودية.

لكن المشكلة مرة أخرى لن تنتهي هنا فقط، ذلك أن أغلب النفط السعودي وهو أساس قوة السعودية موجود في المنطقة الشرقية، حيث الميزان الديمغرافي يميل لمصلحة الشيعة، ما يجعل أي اضطراب في هذه المنطقة بمثابة خطر على أمن واستقرار النظام ككل، لا سيما بعد الثورة الخمينية. فنظراً لأن شيعة المنطقة الشرقية اثنا عشريون — كما أشرنا سابقاً — نفس مذهب إيران التي تتبنى ولاية الفقيه نائب الإمام، فإنها بدأت بمحاول ربط اتصالات معهم، ومع بقية الطوائف الشيعية في الخليج، حيث بدأ يتضح هذا المسعى بشكل جلي مع الحرب العراقية - الإيرانية ما جعل الأمر — كما يرى عزمي بشارة — يخرج عن نطاق الدين والتبشير ولا يمت له بصلة على عكس ما يحسبه البعض بل هو ولاء

(1) شحاته محمد ناصر، المرجع السابق، ص 233.

(2) مضاي الرشد، تاريخ العربية السعودية بين القديم والحديث، (بيروت: دار الساقي، 2009)، ص 42.

(3) لورنس لوير، "الدولة والهويات الطائفية في منطقة الخليج: البحرين والمملكة العربية السعودية والكويت في منظور مقارن"، ضمن: مجموعة باحثين، السياسة الطائفية في منطقة الخليج، تقرير موجز رقم 7 (الدوحة: مركز الدراسات الدولية والإقليمية، 2015)، ص 9.

سياسي يحول المذهب لولاء لدولة أجنبية⁽¹⁾. بيد أن شبيعة السعودية ينكرون أية تهمة بالولاء للخارج أو الاشتغال كطابور خامس، وهم مصررون على وطنيتهم ودليلهم أن المنطقة الشرقية لا تملك تاريخاً من المعارضة للنظام أو عدم الولاء، وحتى الاحتجاجات التي شهدتها المنطقة هي في الغالب احتجاجات مطلبية وليست انفصالية، لكن النظام السعودي يبقى متخوفاً منها، خصوصاً بعد الثورة الخمينية أين يفضل التعامل معها بالقوة والحزم الشديدين.

ولعل أخطر مرحلة عرفتها المنطقة الشرقية كانت عقب انتصار الثورة الإسلامية في إيران أين أحس النظام السعودي أنه مهدد في أمنه الداخلي بعدما أصبح الخميني يدعو صراحةً إلى تصدير الثورة، أعقبها بروز معارضة سعودية شيعية قادها الشيخ حسن الصفار وتوفيق السيف، وكان مقرها في إيران وتلقى دعماً مالياً وسياسياً منها، لكنّها سرعان ما انفصلت عنها وانتهجت أكثر أسلوب المعارضة السلمية الداعي إلى ترقية الحقوق والمواطنة والتي لقت صدى عالمي، حيث يقول ليسي: "أن الشيخ حسن الصفار قاد في صيف 1990 أشهر معارضة واجهها النظام السياسي في المملكة بفضل التغييرات التي أحدثتها حركته في أعقاب مغادرتها إيران، إذ ترك الصفار وأتباعه فكرة الثورة الإسلامية التي ترتبط بحركة الخميني، وأصبحوا يقدمون أنفسهم بمصطلحات عالمية بعد أن غيروا مساهم السابق إلى اللجنة الدولية لحقوق الإنسان في الخليج والجزيرة العربيّة، وهو وتر حساس يمكن عزفه بعد انهيار الاتحاد السوفياتي"⁽²⁾.

وفي عام 1993 استطاعت السلطات السعودية بقيادة الملك فهد أن تتوصل إلى اتفاق مع المعارضة الشيعية في الخارج، التي كانت ممثلاً كل من توفيق السيف وحسن الصفار، وكان الاتفاق بينها ينص على العفو الشامل عنهم وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين الشيعية والسماح لهم بدخول البلاد وعدم اعتقالهم عقب ذلك، وإعادة جوازات سفرهم مقابل إيقاف نشاطهم السياسي ومكاتبهم في الخارج. وبعد عشر سنوات كان غزو العراق وسقوط النظام البعثي، أقلق هذا النظام السعودي، فاحتمال قيام نظام شيعي - عربيّ هذه المرة على حدود المملكة أصبح وشيكاً، وعلى هذا الأساس، وللتأكيد على ولاء شبيعة السعودية للنظام السعودي قدم 450 ناشط سعودي شيعي عريضة ممضية من طرفهم إلى ولي العهد السعودي آنذاك الأمير عبد الله، عبر وفد يتكون من 18 شخصية شيعية من القطيف والأحساء والمدينة المنورة تضمنت⁽³⁾ مطالب يرون أنّها ضرورية لتحقيق المساواة الكاملة في

(1) عزمي بشار، "العرب وإيران: ملاحظات عامة"، ضمن: محمد حامد الأحمرى [وآخرون].، العرب وإيران: مراجعة في التاريخ والسياسة، تحرير: عزمي بشار ومحبوب الزويري، (بيروت: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 21.

(2) روبرت ليسي، المملكة من الداخل تاريخ السعودية الحديث: الملوك - المؤسسة الدينية - الليبراليون والمتطرفون، ترجمة: خالد العوض، ط 4 (دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2011)، ص 282.

(3) عبد العزيز محمد قاسم، الحوار والتقارب المذهبي في المشهد السعودي مكاشفات الشيخ حسن الصفار أنموذجاً، (الرياض: العيبكان، 2007)، ص 190.

المواطنة، كان عنوان هذه العريضة "شركاء في وطن واحد"، ولقد تمحورت هذه المطالب عمومًا حول أمرين أساسيين هما (1):

1) تعزيز وحدة الأمة، وهذا من خلال:

- الإعلان الصريح عن احترام المملكة لجميع المذاهب الإسلامية، ومنها المذهب الشيعي؛
- الانفتاح على مختلف المذاهب الإسلامية وتمثيلها في المؤسسات الإسلامية التي ترعاها المملكة، كرابطة العالم الإسلامي، والندوة العالمية للشباب الإسلامي، والمجلس الأعلى للمساجد، وهيئة الإغاثة الإسلامية العالمية وغيرها من المؤسسات التي تعنى بالشأن الإسلامي والإنساني العام؛
- تشجيع تواصل علماء الدين في المملكة مع سائر علماء المسلمين من المذاهب الأخرى والعمل على ما يحقق التقارب والتعارف بين المذاهب الإسلامية.

2) الوحدة الوطنية، وهذا من خلال:

- مساواة الشيعة مع بقية المواطنين، بإتاحة الفرص أمامهم لخدمة وطنهم في مختلف الميادين والمجالات، حيث لا تزال مستويات ومرافق عديدة من أجهزة الدولة ووظائفها تستثني المواطنين الشيعة من العمل فيها، كالمجال العسكري والأمني والدبلوماسي وتحرم المرأة منهم من تقلد مناصب إدارية كما هو الحال في إدارة تعليم البنات بوزارة المعارف.

والواقع، أن النظام السعودي لم يأخذ هذه المطالب على محمل الجد، حيث تكررت موجة من الاحتجاجات في المنطقة الشرقية، سنوات 2006، 2008، 2009، 2011، هذه الأخيرة التي تزامنت مع أحداث الربيع العربي كانت — كما وصفها توبي ماتيسن (Toby Matthiesen) — أطول وأكبر حركة احتجاجية في تاريخ السعودية الحديث يقوم به شيعة السعودية (2). والتي تزعمها رجل دين شيعي هو الشيخ نمر باقر النمر، الذي أعتقل سنة 2012 بعد مهاجمة العائلة المالكة والنظام السعودي في إحدى التظاهرات ليحكم عليه بالإعدام سنة 2014 بتهمة القيام بأعمال إرهابية وإثارة الفتنة الطائفية، وينفذ الحكم في 02 يناير 2016 في دلالة واضحة من النظام أنه لن يتوانى بالضرب بيد من حديد لكل من تسول له نفسه تهديد استقرار النظام، كما صادقت المحكمة العليا بالرياض سنة 2017 على أحكام تقضي بإعدام 14 شابًا من أهالي القطيف على خلفية تهم تتعلق بمشاركتهم في المظاهرات الشعبية التي اندلعت في أعقاب ما سُمي بالربيع العربي عام 2011.

ويرى توفيق السيف أن المشكل الأساسي الذي يعاني منه شيعة السعودية مع الدولة والنظام اللذان يرفضان الاعتراف بهم، حيث أصبحت الدولة السعودية تشكل انعكاسًا عن طائف سياسية بدل

(1) وثيقة شركاء في الوطن"، الجزيرة، 30 أبريل 2003، شوهدي في: 23 سبتمبر 2017، في: <<https://bit.ly/2tNiLfX>>

(2) توبي ماتيسن، "الربيع السعودي؟ الحركة الاحتجاجية الشيعية في المنطقة الشرقية 2011-2012"، الشرق الأوسط، العدد 04، 2012، ص 3.

أن تكون وعاءاً جامعاً يذوب فيه كل أطراف المجتمع على إخلاف مشاربهم ومللهم، فالنزاع بالأساس حول المطالب السياسية وحرمانهم من الحقوق المدنية التي يتمتع بها أو يجب أن يحصل عليها بقية السعوديين، أما الخلاف العقائدي والفقهية والنزاع عبر النفوذ الاجتماعي، فيبقى ثانوياً مقارنة بحق المواطنة التي يبحث عنها شبيعة السعودية⁽¹⁾.

وبهذا، تبقى المسألة الشيعية في السعودية لحد الآن عالقة، إذ يبدو أن النظام السعودي لا يرغب في حلها أو الوصول إلى تسوية بشأنها، وكما قال أحد المعارضين الشيعية في السعودية (علي المرزوق) بعد الاتفاق الذي حصل مع النظام في التسعينيات، "كل ما حصنا عليه هو استعادة جوازات السفر". ما قد يدفع شبيعة السعودية في حالة إصرار النظام على سد أذنيه تجاه مطالبهم، التي تعتبر منطقية وطبيعية إلى حد بعيد — فلا هم دعاة انفصال ولا هم مع إسقاط النظام — إلى المزيد من التطرف والقبالية أكثر للتوظيف الخارجي. هذه المرة ليس من إيران فقط، فالقوى العظمى قد تلعب هذه الورقة من أجل الحفاظ على مصالحها، حتى أن بعض المصادر ذكرت أنه بعد أحداث 11 سبتمبر وما قيل عن ضلوع سعودي في تمويل الجماعات الإرهابية أقترح البعض مما يشتغلون في الإدارة الأمريكية دعم الجماعات الانفصالية الشيعية في شرق السعودية. والسؤال الذي يبقى مطروحاً هل سوف يحتوي آل سعود شبيعة السعودية، أم سيبقى على موقفه وراضحاً للضغط الوهابي والمصالح السياسية الضيقة؟

خاتمة:

بناءً على ما سبق من عرض لواقع للأقليات والطوائف في كل من إيران والسعودية يمكننا الخروج بمجموعة من النتائج تتمحور على النحو الآتي:

- أولاً: لا ريب أن وجود أقليات وطوائف غير راضية عن وضعها سواءً السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي... إلخ يعد إحدى أكبر المشاكل والمعضلات التي تترق أية دولة وأي نظام سياسي، بيد أن المتمعن في هذه المشكلة لا سيما في الشرق الأوسط والخليج العربي - الفارسي يلاحظ أنها لا ترتبط بالضرورة بأطراف خارجية تسعى للتوظيف السياسي لها، إذ هنالك عدة أسباب تجعل الأقليات والطوائف ناقمة على دولها وقابلة للتوظيف بل ولها استعداد للعب هذا الدور. أخرجها - أي الأسباب - العامل الخارجي. أما، أولها فهي أسباب داخلية بدرجة أولى، حيث يكمن المشكل الأساسي في عاملين (02) رئيسيين، وهما: طبيعة الأنظمة السياسية غير الديمقراطية والتسلطية والمبنية أساساً على الولاءات والزيونية أكثر منها على المواطنة بالمفهوم الحقيقي للكلمة.

(1) توفيق السيف، "المسألة الطائفية في المملكة دعونا نتجاوز الفشل"، ضمن: محمد حامد الأحمرى (تحرير وتقديم)، مستقبل التعدد المذهبي في منطقة الخليج العربي، (الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2013)، ص ص 83 - 91.

أما، العامل الثانية فيتعلق بالهوية التي قام على أساسها النظام السياسي، ذلك أن قيامة أي نظام سياسي على هوية محددة تقصي بعض الأطراف في المجتمع من العملية السياسية سينتج عنه بالضرورة معضلة هوياتية داخل الدولة والمجتمع، خصوصاً، إذ اقترن هذا الإقصاء السياسي بإقصاء اقتصادي وثقافي. وينطبق هذا الأمر بشكل واضح على كل من المملكة العربية السعودية القائمة على الوهابية، وإيران المستندة على الشيعة الخمينية. ما يعني في النهاية أن طبيعة الأنظمة السياسية وسلوكياتها تجاه مواطنيها هو من يحدد سلوك الأقليات والطوائف إما نحو اندماج أكثر أو المزيد من الرغبة في الانفصال.

- **ثانياً:** يتشابه التوظيف السياسي للأقليات والطوائف في الشرق الأوسط بين السعودية وإيران نظرياً ضمن ثلاثة (03) محاور (أقليات) أساسية، وهي: العروبة، السنوية (Sunnism)، والشيعة. حيث تسعى المملكة للعب على وتر العروبة بالنسبة لعرب إيران، وهم شيعة في الغالب مع نسبة ضئيلة من العرب السنة، وعلى وتر الدين والمذهب بالنسبة للأكراد والبلوش وكذلك التركمان لكن بدرجة أقل، وهم في غالبيتهم مسلمون سنة. وفي المقابل، تسعى طهران بشكل أساسي لتوظيف واستغلال الأقلية التي تدين بالمذهب الشيعي عموماً والاثنى عشرية على وجه الخصوص في السعودية.

- **ثالثاً:** إن الميزة الأساسية للصراعات ما بعد الحرب الباردة أنها انتقلت من مستوى دولاتي - إيديولوجي إلى مستوى هوياتي - مجتمعي أي أنها تحولت من نزاعات بين الدول (inter-state) إلى نزاعات داخل الدول (intra-state)، وقد أدى هذا الأمر إلى زوال العديد من الدول من خارطة العالم، ما أريد أن أبينه هنا أن الوصول إلى قبول الأقليات والطوائف للتوظيف السياسي لها من طرف الغير له انعكاسات خطيرة على أمن الدولة والمجتمع، فكم هناك معضلة أمنية تهدد الأمن الوطني يوجد إلى جانبها معضلة أمنية مجتمعية (Societal Security Dilemma) تهدد أمن المجتمع. وفي النهاية كليهما ضروري لتحقيق الأمن بشكل عام ومن تم البقاء والاستمرار.

- وأخيراً، يمكننا القول أن التوظيف السياسي للأقليات والطوائف المتبادل بين طهران وغريمتها الرياض رغم كونه من العوامل والمسببات التي ترفع من حدة التوتر والصراع، بيد أنه لا يمكن اعتباره سبباً رئيسياً في حالة الصراع أكثر منه أداة يتم استغلالها من الطرفين نتيجة توفر البيئة والظروف - التي هي الغالب داخلية مرتبطة بالنظام السياسي - المواتية والتي تسهل من عملية التوظيف.

قائمة المراجع والمصادر:

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ. الكتب:

- 1) إبراهيم، فؤاد. الشيعة في السعودية. (بيروت: دار الساقي، 2007).
- 2) الأحمري، محمد حامد (تحرير وتقديم) مستقبل التعدد المذهبي في منطقة الخليج العربي. (الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2013).

- 3) الأحمري، محمد حامد [وآخرون]. العرب وإيران: مراجعة في التاريخ والسياسة. تحرير: عزمي بشار ومحجوب الزويري، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).
- 4) بودون، ر. وبوريكو، ف. المعجم النقدي لعلم الاجتماع. ترجمة: سليم حداد (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986).
- 5) جعفریان، رسول. أطلس الشيعة دراسة في الجغرافية الدينية للشيعة. ط 2، ترجمة: نصير الكعبي، سيف علي، (بيروت: المركز الأكاديمي للبحث واتجاهاته، 2015).
- 6) الدوري، عبد العزيز [وآخرون]. العلاقات العربية - الإيرانية الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001).
- 7) ديفيدسون، كريستوفر م. ما بعد الشيوع، الانهيار المقبل للممالك الخليجية. ط 2 (بيروت: مركز أول للدراسات والتوثيق، 2015).
- 8) الرشيد، مضاوي. تاريخ العربية السعودية بين القديم والحديث. (بيروت: دار الساقى، 2009).
- 9) روا، أوليفيه. تجربة الإسلام السياسي، ترجمة: نصير مروة، ط 2 (بيروت، دار الساقى، 1996).
- 10) الريس، رياض نجيب. العرب وجيرانهم الأقليات القومية في الوطن العربي. ط 2 (لندن - قبرص: رياض الريس للكتب والنشر، 1991).
- 11) الزبيدي، نوال كشيش محمد. الحركة الوطنية في الأحواز ما بين 1956 - 1979. (بغداد: دار ضفاف للطباعة والنشر والتوزيع، 2013).
- 12) السبكي، آمال. تاريخ إيران السياسي بين ثورتين 1906 - 1979. سلسلة عالم المعرفة: 250 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1999).
- 13) سري الدين، عابدة العلي. الأحواز - عربستان إمارة في دائرة النسيان. (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع، 2016).
- 14) عبد الناصر، وليد. إيران دراسة عن الثورة والدولة. (القاهرة: دار الشروق، 1997).
- 15) العوامي، السيد علي السيد باقر. الحركة الوطنية شرق السعودية 1953 - 1973. ج 1 (بيروت: دار رياض الريس للكتب والنشر، 2011).
- 16) قاسم، عبد العزيز محمد. الحوار والتقارب المذهبي في المشهد السعودي مكاشفات الشيخ حسن الصفار أنموذجاً. (الرياض: العبيكان، 2007).
- 17) قدرت الله رحمانى، مكاشفات حوار صريح مع الشيخ هاشمي رفسنجاني. ترجمة: دار الولاية للثقافة والإعلام (إيران: دار الولاية للثقافة والإعلام، 2005).
- 18) كيلي، جي. بي. الحدود الشرقية لشبه الجزيرة العربية. ترجمة: خيري حماد (بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، 1971).
- 19) ليسى، روبرت. المملكة من الداخل تاريخ السعودية الحديث: الملوك - المؤسسة الدينية - الليبراليون والمتطرفون، ترجمة: خالد العوض. ط 4 (دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2011).
- 20) مجموعة باحثين. السياسة الطائفية في منطقة الخليج. تقرير موجز رقم 7 (الدوحة: مركز الدراسات الدولية والإقليمية، 2015).

(21) مجموعة باحثين، السياسة الطائفية في منطقة الخليج. تقرير موجز رقم 7 (الدوحة: مركز الدراسات الدولية والإقليمية، 2015).

(22) مجموعة مؤلفين، أهل السنة في إيران. (دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2012).

(23) مسعد، نيفين عبد المنعم. صنّع القرار في إيران والعلاقات العربيّة-الإيرانية. ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2002).

(24) ناصر، شحاته محمد. سياسات النظم الحاكمة في البحرين والكويت والعربيّة السعودية في التعامل مع المطالب الشيعية (2003 - 2008): دراسة مقارنة. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2011).

(25) النعيمي، أحمد نوري. السياسة الخارجية الإيرانية 1979-2011. (عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2002).
ب. المقالات:

(1) حامدي، مبارك. "الطائفية في اللغة والاصطلاح بحث في الجذور والمرتكزات وآفاق التجاوز." (ملف الطائفية)، مؤمنون بلا حدود: (2016).

(2) ماتيسن، توبي. "الربيع السعودي؟ الحركة الاحتجاجية الشيعية في المنطقة الشرقية 2011-2012." الشرق الأوسط: العدد 04، (2012).

(3) مسعد، نيفين عبد المنعم. "صنّع القرار في إيران والعلاقات العربيّة - الإيرانية." مجلة المستقبل العربي: العدد 256 (آذار 2001).

ت. المصادر الإلكترونية:

(1) "استنكار من سماحة الأستاذ الشيخ محمد كاظم الخاقاني بسبب إعدام المجاهد العلامة الشيخ نمر باقر النمر." شوهده في: 23 سبتمبر 2017، في: <<https://bit.ly/2INkGWp>>

(2) "الشرق الأوسط الشيعية في السعودية: من التهميش إلى الاحتواء." CNN بالعربيّة: 07 أبريل 2007، شوهده في: 23 سبتمبر 2017، في: <<https://bit.ly/1PEMds6>>

(3) "إيران تحذر كردستان من مغبة التعاون مع السعودية ضدها.. والحكومة الكردية: لم نهدد طهران ولا نقبل تصريحاتها." CNN بالعربيّة: 09 نوفمبر 2016، شوهده في: 23 سبتمبر 2017، في: <<https://cnn.it/2L1hpJc>>

(4) "إيران: تفكيك خلية إرهابية يدعمها "أذئاب الاستنكار" بالمنطقة." CNN بالعربيّة: 18 مايو 2015، شوهده في: 23 سبتمبر 2017، في: <<https://cnn.it/2KZxXkF>>

(5) "شمخاني: من العجيب أن تكون أول زيارة لترامب لمعمل انتاج الارهاب اقليمياً وسبب حادثة 11 سبتمبر." كيهان العربي: السنة 37، رقم 9578، 28 مايو 2017، شوهده في: 23 سبتمبر 2017، في: <<http://kayhan.ir/ar>>

(6) "وثيقة شركاء في الوطن." الجزيرة: 30 أبريل 2003، شوهده في: 23 سبتمبر 2017، في: <<https://bit.ly/2tNiLfx>>

(7) أبو حسين، جمال الدين إسماعيل. "الأوجاع الإيرانية في الداخل: الأحواز نموذجاً (2)." السياسة الدولية: 20 أكتوبر 2015، شوهده في: 23 سبتمبر 2017، في: <<http://bit.ly/2mlx2we>>

(8) الإسلامي، جعفر شيخ. "حول الهوية الكردية: رؤية اجتماعية - سياسية وتاريخية (1)." ترجمة: مسلم طالاس، مدارات كدر: 08 مايو 2017، شوهده في: 23 سبتمبر 2017، في: <<https://bit.ly/2KqM95U>>

- 9) الامين، احمد. "عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني محمد نظيف قادري ل (الزمان): لا ننقل دعمًا خارجيًا وشيعة أكراد إيران قوميون." *الزمان*: 01 يوليو 2017، شوهد في: 23 سبتمبر 2017، في: <<http://bit.ly/2uEsFzV>>
- 10) جميل، ياسين. "تفوذ العرب في إيران" الحاكمة على العرب"! " *رأي اليوم*: 16 مارس 2015، شوهد في: 23 سبتمبر 2017، في: <<http://bit.ly/2NkM1C2>>
- 11) حمزة الحسن، "الخارطة المذهبية في السعودية." *الجزيرة*: 03 أكتوبر 2004، شوهد في: 23 سبتمبر 2017، في: <<http://bit.ly/2NoOjA1>>
- 12) الخنيزي، نجيب. "النشاط السياسي للشريعة في السعودية." *الجزيرة*: 03 أكتوبر 2004، شوهد في: 23 سبتمبر 2017، في: <<http://bit.ly/2Ni6bwg>>
- 13) شقير، شفيق. "كرد إيران"، *الجزيرة*: 11 يونيو 2006، شوهد في: 23 سبتمبر 2017، في: <<http://bit.ly/2uF6cml>>
- 14) شهبوري، كامران. "القوميات في إيران والحقوق السياسية (1)." (تقارير)، *مركز الجزيرة للدراسات*: 09 يونيو 2013، شوهد في: 23 سبتمبر 2017، في: <<http://bit.ly/2LrwWhA>>
- 15) عبد السلام، عادل، يازجي، أمل. "الأقليات." *الموسوعة العربية*: شوهد في: 01 يونيو 2018، في: <<https://bit.ly/2IKpLyQ>>
- 16) عدنان، أحمد. "الشريعة في السعودية." *العرب*: 15 مارس 2015، شوهد في: 23 سبتمبر 2017، في: <<http://bit.ly/2zMBEoA>>
- 17) عزيزي، يوسف. "الشعب العربي الأهوازي، تاريخ سياسي ناصح وواقع مؤلم." *الحوار المتمدن*: العدد: 1182، 29 أبريل 2005، شوهد في: 23 سبتمبر 2017، في: <<http://bit.ly/2NR6U93>>
- ثانيًا: المراجع باللغة الأجنبية

a) BOOKS:

- 1) Linton, Ralph (Edited). **The Science of Man in the World Crisis**. (New York: Columbia University Press, 1945).
- 2) Lugo, Luis (Director). **Mapping the Global Muslim Population a Report on the Size and Distribution of the World's Muslim Population**. (The Pew Research Center's Forum on Religion & Public Life, October 2009).

b) E-SOURCES :

- 1) "Baloch 'Southern in Saudi Arabia." **Joshua Project**: accessed on 13/10/2017, at: <<http://bit.ly/2uEqQD5>>
- 2) « Qu'est-ce qu'une « minorité »? ». **Association Humanrights.ch** : 18.06.2014, accédé le 13/10/2017, sur: <<https://bit.ly/2KCXRq9>>
- 3) DaBell, Bijan. "Iran Minorities 2: Ethnic Diversity." **The Iran Primer**: 03/09/2013, accessed on 13/10/2017, at: <<http://bit.ly/2KZwVFj>>